

سلطنة عُمان (الفئة 2)

عُمان بلد مقصد وعبر لرجال ونساء، غالبيتهم من الهند وباكستان وبنغلادش وسريلانكا والفلبين وإندونيسيا، يتم إخضاعهم لظروف تدل على العمل القسري أو، إلى حد أقل، على البغاء القسري. ويسفر معظم هؤلاء المهاجرين طوعاً وبصورة قانونية إلى عُمان متوجهين الحصول على العمل في الخدمة المنزلية أو كعمال ذوي مهارات متقدمة في قطاعات البناء أو الزراعة أو الخدمات. ويواجه بعضهم في وقت لاحق ظروفاً تدل على العمل القسري، كاحتجاز جوازات السفر وغير ذلك من القيود على حرية التنقل، وعدم دفع الأجر، وساعات العمل الطويلة بدون طعام أو راحة، والتهديدات، والاعتداءات البدنية أو الجنسية. وتشير المصادر الحكومية إلى أن خدمات المنازل الفارات من أماكن عملهن يصبحن معرضات لإجبارهن على ممارسة البغاء القسري. ويمكن أن تقوم وكالات التوظيف عديمة الضمير ووكلاوها الفرعون في بلدان المهاجرين الأصلية في جنوب آسيا، بالإضافة إلى وسطاء العمل في الإمارات العربية المتحدة وعُمان وإيران، بخداع العمال والتحايل عليهم حتى يقبلوا عملاً يشكل عمالة قسرية. ويقدم الكثير من هذه الوكالات للعمال عقود عمل مزورة للعمل إما لدى أرباب عمل وهميين أو بأجور وهمية ويفرضون على العمال دفع رسوم توظيف مرتفعة (تفوق في كثير من الأحيان 1000 دولار أمريكي) بمعدلات فوائد باهظة بمستوى الرّبا، مما يتراك العمال عرضة للاتجار بهم. كما أن عُمان بلد مقصد ومبرر لنساء من الصين والهند والمغرب وأوروبا الشرقية وأجزاء من جنوب آسيا قد يجبرون على الخضوع للاستغلال الجنسي التجاري، ويكون ذلك عموماً من قبل مواطنين من بلدانهن. وغالبية النساء اللاتي تم اكتشافهن كضحايا اتجار لغرض الاستغلال الجنسي التجاري هن نساء من رعايا دول من شرق أفريقيا، هي إثيوبيا والصومال وكينيا وأوغندا وبوروندي. ويتوقف العمال الذكور من باكستان والهند وبنغلادش وسريلانكا وشرق آسيا في سلطنة عُمان في طريقهم إلى الإمارات العربية المتحدة؛ ويتم استغلال بعض هؤلاء العمال المهاجرين في ظروف العمالة القسرية عند وصولهم لمقصدهم.

ولا تلتزم الحكومة العمانية التزاماً كاملاً بالحد الأدنى من معايير استئصال الاتجار بالبشر؛ إلا أنها تبذل جهوداً لا يستهان بها لتحقيق ذلك. وقد واصلت الحكومة ملاحقاتها القضائية للمشتبه بارتكابهم جرائم الاتجار للاستغلال الجنسي التجاري وواصلت إصدار الأحكام بالسجن على المدانين بجرائم الاتجار لغرض الاستغلال الجنسي التجاري؛ إلا أنها لم تضمن عدم معاقبة بعض ضحايا الاتجار على ممارساتها التي ربما قمن بمارسها أصلاً في مستهل وقوعهن ضحايا للمتاجرين بالبشر. ولم تقد الحكومة برفعها أي دعاوى جنائية أو فرضها عقوبات جنائية على مرتكبي جرائم اتجار لغرض الاستغلال في العمالة القسرية. وقد استمرت الحكومة في إحالة ضحايا الاتجار بالبشر إلى ملأ مخصص للضحايا تديره الحكومة وفي تقديم المساعدات لهم. ومع ذلك، ظلت الحكومة مفتقرة إلى إجراءات رسمية لمبادرة القيام بالاستدلال بشكل استباقي على ضحايا الاتجار بالبشر من بين الذين تم احتجازهم لانتهاك قوانين الهجرة. ونتيجة لذلك، من الجائز أن تكون الحكومة لم تكتشف ضحايا العمالة القسرية أو تعاقب المتاجرين بهم بالشكل الكافي. وقد واصلت الحكومة تزويد عناصر تطبيق القانون بالتدريب على مكافحة الاتجار بالبشر.

توصيات خاصة بسلطنة عمان

مواصلة التحقيق في جرائم الاتجار بالبشر وملائحة مرتكبيها قضائياً والحكم على المدانين بارتكابها بالسجن؛ بذل مجهود أكبر في التحقيق في الانتهاكات العمالية ومقاضاة مرتكبيها بما في ذلك الانتهاكات التي يرتكبها وكلاء التوظيف وأرباب العمل؛ ضمان عدم معاقبة ضحايا الاتجار على أفعال ارتكبوها كنتيجة مباشرة للاتجار بهم؛ وضع إجراءات رسمية للاستدلال على ضحايا الاتجار في جميع الفئات المستضعفة المعرضة لخطر الاتجار بها، كالمهاجرين غير المشروعين؛ إحالة جميع المشتبه بكونهم ضحايا اتجار، بمن فيهم ضحايا العمل القسري والدعارة القسرية، إلى ملجاً، بغض النظر عما إذا كانت هناك ملاحقة قضائية متعلقة بقضيتهم ضد متاجر مفترض أم لا؛ سن تشريعات بفرض وتنفيذ عقوبات على أصحاب العمل الذين يحتجزون جوازات سفر موظفيهم ، وذلك كإجراء للحيلولة دون وقوع الاتجار؛ زيادة الحمايات القانونية المتوفرة للعاملات في المنازل وفرض تطبيقها، بما في ذلك شملهم في قانون العمل العماني؛ مواصلة تدريب الموظفين الحكوميين في جميع الدوائر ذات الصلة على اكتشاف جرائم الاتجار بالبشر والتعامل معها بالشكل الملائم؛ وزيادة حملات التوعية الشعبية أو غيرها من برامج الحيلولة دون وقوع الاتجار لتقليل الطلب على العمالة القسرية والنشاطات الجنسية التجارية.

الملائحة القضائية

بذلت الحكومة العُمانية جهوداً متواضعة خلال الفترة التي يغطيها التقرير في مجال مكافحة الاتجار بالبشر عن طريق فرض تطبيق القوانين. وتحظر الحكومة العُمانية، من خلال المرسوم السلطاني رقم 2008/126، المعروف أيضاً بقانون مكافحة الاتجار بالبشر، الصادر في عام 2008، جميع أشكال الاتجار بالبشر وتحدد عقوبات بالسجن مدة تتراوح ما بين 3 سنوات و 15 سنة، بالإضافة إلى عقوبات مالية، تفرض على مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر. وتعتبر هذه العقوبات صارمة بما فيه الكفاية ومتاسبة مع العقوبات المفروضة على مرتكبي الجرائم الخطيرة الأخرى، كالاغتصاب. ويحظر تعليم حكومي قابل للفرض قانونياً على أصحاب العمل احتجاز جوازات سفر العمال المهاجرين، وهي ممارسة من المعروفة أنها تساهم في وقوع الاتجار بالبشر. وفي حين أن التعليم لا ينص على عقوبات في حال عدم الامتثال، قامت المحاكم في أحيان كثيرة بتطبيق الحظر من خلال أمر أصحاب العمل بإعادة الجوازات إلى موظفيهم؛ ولم تقد الحكومة بعده القضايا التي تم فيها ذلك خلال الفترة التي يغطيها التقرير. واحتجاز جوازات سفر الموظفين والعامل أمر شائع جداً بين أصحاب العمل في عُمان، بمن فيهم مسؤولون حكوميون. ولم تقم الحكومة بالإبلاغ عن أي تحقيقات أو ملاحقات قضائية في انتهاكات تتعلق بالاتجار بالبشر لم تسفر عن إدانات أو تبرئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وقد قامت الحكومة العُمانية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بمقاضاة 12 شخصاً متهمين بارتكاب جرائم اتجار بالبشر لغرض الاستغلال الجنسي التجاري تمت إدانتهم جمِيعاً، وهو عدد يزيد عما تم الإبلاغ عنه في العام الماضي من أحكام إدانة صادرة ضد متاجر بالبشر للاستغلال الجنسي التجاري. وتم الحكم على كل منهم بالسجن ما بين ثلاثة سنوات وثلاث سنوات ونصف السنة ويدفع غرامة تعادل قيمتها 13,000 دولار أمريكي. كما تمت إدانة شخص آخر بتهمة عدم الإبلاغ عن جريمة اتجار بالأشخاص وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر ويدفع غرامة تعادل 50 دولاراً. ورغم هذه الإدانات، حُكم على الضحايا في هذه القضايا بالسجن ستة أشهر لممارسة البغاء ثم تم ترحيلهن عن البلد بعد قضاء مدة عقوبتهن. ولم تبلغ الحكومة عن أي ملاحقات قضائية أو إدانات صادرة بحق

مرتكبي اتجار بالبشر لغرض العمالة القسرية. هذا ويتلقى جميع أفراد شرطة عُمان السلطانية أثناء دراستهم في أكاديمية الشرطة تدريبياً في الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان، بينما التدريب على كيفية تحديد وجود اتجار بالأشخاص.

الحماية

لقد ظلت الجهود التي بذلتها الحكومة لاكتشاف ضحايا الاتجار بالبشر ومساعدتهم ضعيفة. وواصلت شرطة عُمان السلطانية إدارة وتمويل ملجأ دائم، افتتح في كانون الثاني/يناير 2011، يتسع لما يصل إلى 50 رجلاً وامرأة وطفلاً من ضحايا الاتجار بالبشر لغرض العمالة القسرية أو الاستغلال الجنسي التجاري. ولا يجوز للضحايا الذين يضمهم الملجأ مغادرته بدون مرافق، إلا أنهم يستطيعون الوصول بسهولة إلى موظفي الملجأ كي يرافقوهم خارجه. وما زال الملجأ غير مستخدم إلى أقصى حدود قدرته على الاستيعاب نظراً للمتطلبات الصارمة المتشددة التي تفرضها الحكومة للجوء إليه؛ ويتلقى معظم الضحايا الرعاية في مرفق إيواء تديرها سفارات بلدانهم. ولا يحيل مكتب المدعي العام ضحايا الاتجار بالبشر إلى الملجأ الحكومي إلا إذا قرر أن القضية ضد المتهم/المتهمين بالاتجار ستحال إلى المحاكمة في إحدى المحاكم؛ ولا يعرف حتى الآن المكان الذي يقيم فيه الضحايا إلى أن يتم اتخاذ ذلك القرار. خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قام مكتب المدعي العام – وهو الكيان الوحيد الذي يمكنه إحالة الضحايا إلى الملجأ. بإحالة 14 ضحية اتجار بالبشر للاستغلال الجنسي التجاري تم تحديد هويتها إلى الملجأ الحكومي للحصول على المساعدات، وهو ما يقل عن 24 ضحية اللاتي أحالتهن الحكومة إلى الملجأ في العام الماضي. هذا ولم ترد أي تقارير تفيد بأنه تم تحويل أطفال ضحايا اتجار بالبشر أو تحويل ضحايا عمالة قسرية إلى الملجأ خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وظلت الحكومة مفتقرة إلى إجراءات رسمية لمبادرة الاستدلال على ضحايا الاتجار بشكل استباقي من بين جميع المجموعات المستضعفة المعرضة لخطر الاتجار بها، بما في ذلك المهاجرين الذين يتم احتجازهم لخرقهم قوانين الهجرة والنساء اللاتي يمارسن البغاء. وقد أخفقت الحكومة العمانية، نظراً لافتقارها إلى إجراءات شاملة لاكتشاف الضحايا، في ضمان عدم حبس العمال المهاجرين الذين يُخضعون للعمالة القسرية أو للاستغلال الجنسي، أو فرض غرامات عليهم، أو معاقبتهم بشكل آخر على قيامهم بأفعال غير مشروعة قاموا بارتكابها كنتيجة مباشرة للاتجار بهم. وأفادت السلطات الحكومية بأنه يمكن تحديد هوية الضحايا من خلال خط الحكومة الساخن الذي يتم تشغيله 24 ساعة في اليوم، أو أثناء الملاحقات القضائية على يد مدعين وضباط شرطة مدربين، أو عن طريق عمليات تفتيش عشوائية على أماكن العمل؛ إلا أن السلطات الحكومية لم تقد في أي وقت من الأوقات باكتشاف ضحية عمال قسرية. وقد شجعت الحكومة الأشخاص الذين يشتبه في أنهم ضحايا اتجار بالبشر على المساعدة في التحقيقات وإجراءات الملاحقة القضائية الخاصة بالاتجار بالبشر، ولكنها لم توفر لهم بديلاً قانونياً قياسياً عن الترحيل إلى بلدان يمكن أن يواجهوا فيها المنشقة أو العقاب. إلا أنه سمح لبعض الضحايا بالبقاء في سلطنة عمان على أساس كل حالة على حدة. ولم يكن يسمح للضحايا بالعمل أثناء انتظار إجراءات المحاكمة.

الحيلولة دون وقوع الاتجار

واصلت الحكومة بذل جهود متواضعة للحيلولة دون وقوع الاتجار بالبشر خلال الفترة التي يغطيها التقرير. فقد استمرت في توزيع الكتيبات بلغات عديدة، مبرزة الحقوق والخدمات التي يحق للعمال قانونياً الحصول عليها، على سفارات الدول المصدرة للعمالة وعلى العمال المهاجرين الجدد لدى

وصولهم إلى البلد في المطارات، وفي وكالات التوظيف، وفي أماكن عملهم. كما قامت الحكومة، في خطوة ترمي إلى الحيلولة دون وقوع العمالة القسرية، بتعديل بنود قانون العمل العماني في تشرين الأول/أكتوبر 2011 من خلال إصدار المرسوم السلطاني 2011/113، الذي يفرض على جميع أرباب العمل دفع أجور عمالهم عن طريق إيداعها في حسابات مصرافية تخص عمالهم؛ وقد فرض القانون غرامات على من يخالف أحكامه، رغم أن الحكومة لم تقد بقيامتها بتحقيقات أو فرضها غرامات بناء على هذا القانون خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وواصلت الحكومة تشغيل خط ساخن مخصص لمكافحة الاتجار بالبشر، ولكنها لم تقد بعدد المكالمات التي تم تسليمها على ذلك الخط خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وتفرض الحكومة أيضاً على جميع أرباب العمل وضع القواعد التنظيمية الواردة في قانون العمل في مكان بارز في أماكن العمل وبلغات عمالهم. وعلاوة على ذلك، وواصلت الحكومة حملتها الرامية إلى التوعية الشعبية، والتي تضمنت نشر مقال واحد أو افتتاحية واحدة على الأقل حول قانون العمل وقضايا الاتجار بالبشر في الصحفة العمانية في كل شهر. ولم تقد التقارير بقيام الحكومة بأي جهود لتقليل الطلب على النشاطات الجنسية التجارية في سلطنة عمان.